مقترح بنشرة أسعار لحوم حمراء أسبوعية أسوة بالفروج

رئيس جمعية اللحامين في اللاذقية لـ«الوطن»: رغم زيادة سعرها استهلاك اللحوم يرتفع في رمضان

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد رئيس جمعية اللحامين في اللاذقية عبد الله خديجة قال لـ«الوطن» أن حركة سوق اللحوم في شهر رمضان المبارك تعتبر جيدة مقارنة بفترة ما قبل شهر الصيام، لافتاً إلى زيادة نسبية باستهلاك المادة منذ نحو أسبوع في المحافظة.

وذكر خديجة أن هناك نشاطاً في سوق اللحوم مقارنة بأشهر ماضية رغم ارتفاع الأسعار، مشيراً إلى أن استهلاك المحافظة باليوم كان ٣٠ رأس بقر وعجل و١٠٠ رأس غنم، لتزداد منذ بداية إلى رمضان إلى ٤٠ رأس عجل وبقر و١٥٠ رأس غنم بمعدل زيادة ١٠ رؤوس عجل وبقر و٥٠ خاروفاً باليوم الواحد.

وبيّن أن أسعار اللحوم ارتفعت خلال الأسبوع الجاري، ليسجل سعر الخاروف الحي ١٤ ألف ليرة من محافظة حماة -التي تعد مصدر اللحوم للاذقية- وتستجر المادة منها، ليزيد ٣ آلاف ليرة عن الأسبوع الماضي إذ كان بـ١١ ألفاً لكيلو الخاروف الحي، إضافة إلى زيادة سعر كيلو اللحم ٥ آلاف ليرة عما قبل رمضان ليصبح بالجملة بـ٣٢ ألف ليرة في المسلخ.

وأضاف إن سعر كيلو الغنم للمستهلك نحو ٤٠ ألف ليرة، والعجل بين ٣٠ – ٣٥ ألف ليرة سواء لحمة هبرة أو مدهنة وكان قبل رمضان لا يتجاوز ٢٨ ألف ليرة، معتبراً أن الغلاء يعود لارتفاع أسعار العلف ولتهريب الأغنام والأبقار إلى الدول المجاورة.

وذكر أن أسعار العلف باتت فاحشة جداً على مربي الثروة الحيوانية سواء أغنام أو أبقار أو مداجن، مضيفاً إن أسعار أكياس النايلون بدورها ارتفعت من ٣ آلاف ليرة للكيلو إلى ١١ ألفاً ويحتاج القصاب إلى كيلو كل يوم، إضافة إلى الحاجة اليومية للمازوت لتوليد الكهرباء في ظل التقنين وذلك بمعدل غالون مازوت وسعره ١٠٠ ألف ليرة، ناهيك عن أجور اليد العاملة وباقي المصاريف التي يتكبدها اللحام بشكل عام.

واعتبر خديجة أن اللحام مظلوم ولا علاقة له بارتفاع أسعار اللحوم التي هو بدوره يشتريها بأسعار مرتفعة من المربين وبالتالي يضطر لرفع السعر بهامش ربح لنفسه ليستمر بالعمل، مبيناً أن المربي يبيع بسعر مرتفع مع ارتفاع أسعار العلف واللحام يشتريها بسعرها المرتفع وينتجها بعد الذبح فيعود مردود اللحم ليرتفع عليه إضافة للنفقات والمصاريف الأخرى.

وأشار إلى وجود إقبال على بعض المأكولات من اللحوم في شهر الصيام، كاللحمة بالصينية والكبب والمشاوي والصفيحة، وذكر أن أسعار هذه المأكولات وفق النشرة التموينية محددة بحوالي ٣٨ ألف ليرة للكيلو الغنم منها، علماً أن تكلفتها تتجاوز ٤٥ ألف ليرة ولكيلو العجل منها ٣٤ ألف ليرة والتكلفة الحقيقية ٤٠ ألفاً.

وأوضح أن ما بين كيلو لحم ٣٢ ألف ليرة، الدهنة ٢٠ ألف والبندورة ٥ آلاف ليرة والطحين ٣ آلاف ليرة الشوال ١٥٠ ألف ليرة، لتكون تكلفة كيلو الصفيحة نحو ١٠ آلاف ليرة على حين أنها في النشرة التموينية ٦ آلاف ليرة وفق آخر تسعيرة رسمية، ما يضطر اللحام إلى المخالفة بالبيع وفق التكلفة وطبعا في حال ضبطه التموين يعاقب وتصل العقوبة إلى الإغلاق والسجن.

ولفت خديجة إلى تقديم مقترح في الفترة الماضية للجهات المعنية الوزارية لإصدار نشرة أسعار لحوم حمراء كل أسبوع أسوة بنشرات الفروج بعد أن باتت السعار متغيرة بشكل يومي تقريباً، مبيناً أن الرد لم يأت حتى الآن حول هذا المقترح.

وأشار إلى أن ضبط أسعار اللحوم يتم بتوفير العلف ووقف التهريب إلى الدول المجاورة، وعند تحقيق هذين العاملين تنخفض أسعار اللحوم ويزيد الطلب عليها بشكل كبير مقارنة بالأوضاع الحالية، فالمواطن كان الله بعونه يتحمل كثيراً واللحام بدوره مواطن يعمل ومجبر على البيع بهذه الأسعار ليستمر بعمله في هذه الظروف.

وأكد رئيس جمعية اللحامين، عدم ترك اللحامين للعمل أو توقفهم بفعل الظروف الحالية، قائلاً إن لا إغلاقات مسجلة بين اللحامين وعددهم ١٧٠ لحاماً مسجلاً لدى الجمعية من إجمالي اللحامين في المحافظة وهم ٣٠٠ لحام.

عمال النقل: السائقون على حق.. والمحافظة: إجراء مؤقت

السويداء بانتظار أزمة نقل في حال لم تحصل على مخصصاتها من المازوت

السويداء- عبير صيموعة

أزمة نقل بدأت تطل برأسها على أهالي في السويداء بعد القرار الحكومي الأخير بتخفيض مخصصات جميع وسائل النقل من السرافيس والباصات وصولاً إلى السيارات العمومية من مادة المازوت.

وأشار الأهالي في العديد من مناطق المحافظة إلى قيام أصحاب وسائل النقل ضمنها بالإعلان عن التوقف عن نقل الركاب احتجاجاً منهم على تخفيض المخصصات، وتساءل مواطنون عبر الوطن كيف سيتم تأمين تنقلاتهم إلى عملهم في ظل توقف كثير من آليات النقل عن عملها على جميع الخطوط الداخلية؟ وما الإجراء الذي سيتم اتخاذه من الجهات المعنية لتأمين عمليات النقل من الأرياف إلى المدينة وبالعكس؟

رئيس نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء سليم العريبد أكد لـ«الوطن» أن أزمة النقل التي باتت تشهدها معظم خطوط النقل على ساحة المحافظة لا يمكن تحميلها للسائقين على تلك الخطوط، لأن المسؤولية في جانبها الأكبر تقع بالضرورة على عاتق الجهات المعنية بالمحافظة جراء عدم تأمينها المخصصات الكافية من مادة المازوت ليتسنى لجميع السائقين تحقيق مخطط النقل لكل خط.

وأشار إلى أن تخفيض المخصصات سينعكس على النقل بالدرجة الأولى خاصة أن الكميات المقررة والمخصصة غير كافية بالأصل، حيث جرت خلال الشهر الماضي المطالبة بزيادة المخصصات اليومية للآليات أسوة بمخصصات باقي المحافظات لأننا في السويداء نعاني ظلماً كبيراً بالنسبة للمخصصات لنفاجأ بتخفيض المخصصات التي طالبنا بزيادتها.

وبيّن العريبد أن مخصصات النقل من مادة المازوت توزع كل عشرة أيام على السائقين في المحافظة حيث تم توزيع مخصصات الأيام العشرة الماضية مع عدم وصول المخصصات الباقية، مؤكداً أنه في حال عدم وصول المخصصات المطلوبة فسيكون هناك شلل تام بالنقل في المحافظة بالضرورة خاصة أن أزمة النقل بدأ يشهدها كثير من الخطوط بسبب عدم وصول جميع آليات النقل على كل الخطوط، مؤكداً أن الكميات الموزعة غير كافية لإتمام خطة النقل ولكنها مجدية في حال تنظيم العمل بين الآليات العاملة على كل خطوط النقل على ساحة المحافظة، علماً أن تخفيض المخصصات هو إجراء مؤقت في ظل الظروف التي تواجهها الحكومة في تأمين المشتقات النفطية.

> عضو مكتب تنفيذي: تخفيض المخصصات كان بنسبة ٢٥ بالمئة

المخصصات تلك وأدت إلى توقف كامل على خط عرى- المجيمر- والمجدل- المزرعة- وخط الرحى- السويداء وخطوط قرى- عنز- بكا- ذيبين.

عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة باسل الشومري أوضح لـ«الوطن» أن تخفيض المخصصات كان بنسبة ٢٥ بالمئة منها مع توزيع ٧٥ بالمئة على

أهالي طلبة يشتكون من تعرض أبنائهم للتعنيف وازدهار في موسم الدروس الخصوصية

مدير تربية حمص لـ«الوطن»: معالجة ١٢ شكوى تعنيف بحق طلاب هذا العام ومعظم «الأوائل» من المدارس الحكومية

حمص- نبال إبراهيم

ورد إلى «الوطن» عدد من الشكاوى من أهالي طلبة بعض المدارس في مدينة حمص وريفها، تتحدث بالمجمل عن تعرض بعض أبنائهم للضرب والتعنيف من بعض المدرسين على الرغم من أن القانون يمنع الضرب في المدارس مهما كان السبب.

وتحدثت بعض الشكاوى الأخرى عن أن بعض المدرسين يعطون المادة الدراسية بشكل سريع وغير مدروس غير مهتمين إذا وصلت هذه المعلومات لعقول الطلبة وإفهامهم أو لم تصل، الأمر الذي يدفع الأهالي إلى اللجوء للدروس الخصوصية التي أرهقت كاهلهم مع الظروف المعيشية الصعبة من جهة، وعدم وجود معيار أو رادع لتسعيرة هذه الحصص الخاصة من جهة أخرى.

وأشار المشتكون إلى أن أسعار بعض الدروس الخصوصية التي يتقاضاها المدرسون باتت باهظة وتصل إلى نحو ١٠ آلاف ليرة سورية لبعض المواد وخاصة في مراحل الشهادات والثانوية العامة.

من جانبه أكد مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» أن العملية التدريسية تسير بشكل جيد ولم ترد أي شكوى عن تقصير أي مدرس حول إعطائه المادة الحصصية الخاصة به خلال العام الدراسي الجاري، لافتاً إلى وجود فريق مختص من الموجهين والمشرفين التربويين والاختصاصيين يشرفون على عمل المدرسين في المدارس ويقيمون أداءهم التعليمي، وفي حال كان هناك أي تقصير من أي مدرس تفرض بحقه العقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة بعد تحويله للرقابة الداخلية، مبيناً أنه تمت معالجة حالة وحيدة من هذا النوع خلال العام الدراسي الماضي وتم فرض العقوبات المنصوص عليها بحق المدرس المقصر حينها.

وأشار إلى أنه وحسب المعطيات والوقائع فإن معظم الطلاب الأوائل على مستوى المحافظة هم من المدارس الحكومية وأن الطلاب الذين وصلوا إلى المراتب الأولى في الأولمبياد العلمي السوري كان معظمهم من مدارس حكومية بنسبة ٩٠ بالمئة، وهذا يشير إلى أن العملية التعليمية تسير على قدم وساق في المحافظة (مدينة وريفاً).

وأكد المرعي أن الدروس الخصوصية ممنوعة منعاً باتاً في المنازل مهما كان السبب، كما أنها ممنوعة خلال الدوام الرسمي وكل مدرس يقوم بإعطاء دروس خصوصية خلال الدوام الرسمي أو في المنازل سواء كان في منزل المدرس أم الطالب يحال إلى الرقابة الداخلية ويفرض بحقه العقوبات وفق القوانين والأنظمة، موضحاً أن كل مدرس يحصل على موافقة رسمية أصولاً من مديرية التربية يحق له بإعطاء المادة التي يدرسها بعدد ٦ ساعات خارج أوقات الدوام الرسمي في مدرسة خاصة أو معهد خاص مرخص أصولاً وفق المراسيم المعمول بها، ونتيجة الإجراءات الصارمة من المديرية تم التزام جميع المدرسين خلال العام الدراسي الحالي ولم ترد أي شكوى حول ذلك حتى تاريخه.

وأكد أن كل مدرس يثبت عليه حالة الضرب والتعنيف بحق طلابه يتم توجيه عقوبة مسلكية بحقه وينقل خارج ملاك المدرسة، مشيراً إلى أن المديرية عالجت نحو ٩٠ شكوى تتعلق بالضرب والتعنيف وسوء معاملة مدرسين منذ عام ٢٠٢١ وحتى تاريخه منها ٧٨ شكوى خلال عام ٢٠٢١ و١٢ شكوى خلال العام الجاري.

وشدد مدير التربية على ضرورة تقديم أهالي الطلبة وأولياء أمورهم شكوى خطية للتربية حول أي حالة تعنيف أو تقصير أو استغلال بالدروس الخصوصية في حال وجودها من بعض المدرسين ليتم تدقيقها والتأكد من صحتها ومعالجتها بشكل فوري واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة الناظمة بحق المدرسين المخالفين.